

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على اتفاق تعاون اقتصادى وفنى

بين حكومتى جمهورية مصر العربية وبوركينا فاسو

والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور !

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق تعاون اقتصادى وفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية

وبوركينا فاسو ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٩ ، وذلك مع التحفظ

بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ رجب سنة ١٤٢٥ هـ

(الموافق ٢٨ أغسطس سنة ٢٠٠٤ م) .

حسنى مبارك

اتفاق تعاون اقتصادى وفنى

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة بوركينا فاسو

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة بوركينا فاسو ، والمشار إليهما فيما بعد
بـ «الطرفان المتعاقدان» ؛

رغبة منهما فى دعم أواصر التعاون والصداقة بين بلديهما وشعبيهما ؛
حرصاً منهما على دعم سياسة تعاون وثيق بين البلدين وشعبيهما فى ظل احترام
السيادة والاستقلال الوطنى لكل منهما وفى إطار التعاون بين البلدين ؛
إدراكاً منهما لضرورة تحقيق البلدين لتعاون أوسع نطاقاً وصولاً للتنمية الاقتصادية
لبلديهما ؛

رجوعاً إلى بروتوكول الاتفاق الذى تم بموجبه إنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى
والفنى بين البلدين والموقع فى ٢٧ مارس ١٩٩٥ بالقاهرة .

اتفقتا على ما يلى :

(المادة ١)

يلتزم الطرفان المتعاقدان بدعم علاقات التعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين
وفى هذا السياق تدعم الحكومة أنشطة الوزارات والشركات والهيئات والمؤسسات المتخصصة
المعنية وتقدمان كل التسهيلات اللازمة لهذا التعاون فى إطار القوانين واللوائح المعمول بها
فى البلدين .

(المادة ٢)

يستثنى للطرفين المتعاقدين تحقيق هذا التعاون عن طريق :

- ١ - تقديم منح دراسية في مجالات التدريب الأولى والتنمية المهنية والبحث وتدريب المدربين ؛
- ٢ - إيفاد خبراء وباحثين وفنيين بغية تقديم خدماتهم بصورة استشارية في إطار مشروعات التعاون أو البرامج المحددة ؛
- ٣ - إرسال أو تبادل الأجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات الفنية ؛
- ٤ - أى وسائل أخرى يتفق عليها بين الطرفين .

(المادة ٣)

في إطار هذا الاتفاق يتسنى للطرفين المتعاقدين إبرام اتفاقات تكملية خاصة تهدف إلى تنفيذ البرامج والمشروعات المحددة في المجالات الاقتصادية والفنية .

(المادة ٤)

لا يجوز لأحد الطرفين الإفصاح عن أية معلومات أو وثائق أو نتائج تتعلق بتنفيذ هذا العقد للغير دون الحصول على موافقة كتابية من الطرف الثانى .

(المادة ٥)

يأخذ التعاون الاقتصادى بين البلدين الذى يتم وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها فيهما الأشكال التالية :

- ١ - تنفيذ دراسات اقتصادية ومشروعات استثمارية ؛
- ٢ - إنشاء مشروعات اقتصادية مشتركة أو مع طرف ثالث ؛
- ٣ - تنفيذ أنشطة مشتركة في بلد ثالث لتنفيذ مشروعات تنمية ؛
- ٤ - تنفيذ أى أوجه أخرى للتعاون مناسبة للطرفين المتعاقدين .

(المادة ٦)

يخضع الأشخاص الذين يتم إيفادهم إلى أحد الدولتين - تنفيذاً لهذا الاتفاق - للقوانين واللوائح المطبقة في البلد المضيف ، ولا يجوز لهؤلاء الأشخاص ممارسة أى نشاط مهني أو تجارى ، سوى الأعمال التى يتم إيفادهم من أجلها فى البلد المضيف دون الحصول على موافقة من الطرفين المتعاقدين .

(المادة ٧)

يجوز للطرفين المتعاقدين الاتفاق على طلب تمويل ومساهمة من طرف ثالث بغية تنفيذ البرامج أو المشروعات الناشئة عن هذا الاتفاق .

(المادة ٨)

اتفق الطرفان المتعاقدان على تعيين السلطات التالية كأجهزة مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاتفاق ، وهى :

- ١ - جمهورية مصر العربية : وزارة الخارجية - قطاع التعاون الدولي .
- ٢ - بوركينا فاسو : وزارة الخارجية والتعاون الإقليمي .

(المادة ٩)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ آخر إخطار بإنهاء الإجراءات الدستورية فى كلا البلدين .

(المادة ١٠)

يتعين على الطرفين المتعاقدين الإخطار كتابة عن أية تعديلات يتم إدخالها على هذا الاتفاق ، وتصبح هذه التعديلات سارية المفعول بعد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة فى كلا البلدين .

(المادة ١١)

- ١ - مدة سريان هذا الاتفاق خمس سنوات ويجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته كتابة في إنهائه قبل انتهاء سريانه بستة أشهر .
- ٢ - في حالة إخطار أحد الطرفين عن عدم الرغبة في التمديد يظل هذا الاتفاق سارياً بالنسبة للمشروعات التي يتم تنفيذها وللضمانات التي تم منحها في إطار هذا الاتفاق .

(المادة ١٢)

- حرر في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٩ من أصلين باللغة العربية والفرنسية ،
ويتمتع النصان بذات الحجية القانونية .

عن

حكومة بوركينا فاسو

يوسف ويدراجو

وزير دولة

وزير الخارجية والتعاون الإقليمي

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

أحمد ماهر السيد

وزير الخارجية

قرار وزير الخارجية

رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٤

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠٠٤ الصادر بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٤ ، بشأن الموافقة على اتفاق تعاون اقتصادى وفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وبوركينا فاسو ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩/٦/٢٠٠٤ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٨/٨/٢٠٠٤ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر بالجريدة الرسمية اتفاق تعاون اقتصادى وفنى بين حكومتى

جمهورية مصر العربية وبوركينا فاسو ، والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩/٦/٢٠٠٤

ويعمل به اعتباراً من ٢٤/٩/٢٠٠٤

صدر بتاريخ ٢٩/٩/٢٠٠٤

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط